جامعة المنصورة
كليـة الآداب

أثر مشروعات المياه على الآثار المصرية
معبد فيله نموذجاً

إعـــداد
دكتور/ صلاح السيد عبد العال
استاذ مساعد– قسم التاريخ
كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر فرع أسيوط

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الواحد و الستون – أغسطس ٢٠١٧

أثر مشروعات المياه على الآثار المصرية معبد فيله نموذجًا

د . صلاح السيد عبد العال

مقدمـــة

تتناول هذه الدراسة جزءًا مهمًا من تاريخنا الثقافي والحضاري في النصف الثاني من القرن العشرين، ألا وهو إنقاذ معابد فيله(قصر أنس الوجود)علي أثر إنشاء السد العالي، وتأتي هذه الدراسة تحت عنوان "أثر مشروعات مياه النيل علي الآثار المصرية، معابد فيله نموذجاً"

وتظهر أهمية معابد فيله من حيث أنها تضم آثاراً من العهد الفرعوني والعهدين الإغريقي والروماني، ترتب عليه ربط حلقات التاريخ في تلك العصور بعضها ببعض برباط وثيق لا ينصرم أبدًا، وقد تضافرت الجهود الدولية والمحلية لإنقاذ معابد فيله، بالإضافة إلي معبدي أبي سنبل وستة عشر معبدًا أخري شملتها الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، وبإنقاذ هذه المعابد تكون الحملة الدولية قد حققت أغراضها كاملة طوال عشرين عاماً من الجهود المكثفة والتعاون المثمر بين منظمة اليونسكو ووزارة الثقافة والإرشاد القومي، ومساهمة الكثير من المؤسسات والهيئات الدولية في هذا المشروع مادياً وعلمياً ومالياً

• **يدور محور هذه الدراسة حول عدة نقاط هي:** اشكاليات وتساؤلات الدراسة.

تطرح الدراسة عدة تساؤلات أهمها:

١- هل التقارير المقدمة من مهندسي الري الأجانب في مصر لإنشاء الخزانات على النيل تضمنت رؤية واضحة لأثر هذه المشروعات على آثار النوبة؟ وهل قدمت حلولاً للتوفيق بين الفوائد المرجوة من مشروعات التخزين والمحافظة على الآثار؟

٢- مدى تأثير مشروع خزان أسوان وتعلياته على معابد فيله " قصر أنس الوجود"، وهل الحلول التي طرحت لإنقاذها كانت ذات جدوى وقابلة للتطبيق العملي على أرض الواقع؟

٣- موقف العلماء والمؤسسات الأثرية والثقافية في مصر والعالم تجاه الآثار، وجهودهم في الإسهام لإنقاذ آثار النوبة عامة، ومعابد فيله خاصة بعد بناء السد العالي، وأهم الاقتراحات والحلول التي قدمت في هذا الاطار.

محاور الدراسة.

تدور محاور الدراسة حول عدة نقاط من أهمها:

• المحور الأول، تمهيد عن تاريخ معابد فيله وأهميتها، حيث يتناول نبذة تاريخية عن جزيرة فيله ومعابدها وموقعها وأهميتها التاريخية والدينية .

• المحور الثاني، أثر خزان أسوان وتعلياته على معابد فيله، حيث يتناول مسألة بحث مشروعات التخزين علي مياه النيل، والجدل الشديد الذي دار بين المهندسين الأجانب وعلماء الآثار حول إغراق معبد فيله" قصر

أنس الوجود" بمياه خزان أسوان، والمقترحات المقدمة من المهندسين، وموقف الحكومة المصرية من هذه المقترحات، وتناول أيضاً التعليات التي أجريت علي خزان أسوان وأثرها علي معابد فيله .

- المحور الثالث، وهو الأهم في هذه الدراسة وهو السد العالي ومشروع إنقاذ معابد فيله، حيث اشتمل هذا المحور علي المشروعات والأبحاث المقدمة لإنقاذ معابد فيله، علي أثر بدء تنفيذ مشروع السد العالي، والتوصل لأنسب مشروع لإنقاذها، وهو مشروع نقلها الي "جزيرة أجيليكا"، ثم الدراسات التفصيلية لمشروع النقل وطرحه في المناقصة العالمية، ثم تناول المحور المساهمات الدولية في مشروع الإنقاذ، وأخيراً تناول المحور مرحلة التنفيذ الفعلي لمشروع الإنقاذ، وحفل افتتاح المشروع.

مصادر الدراسة :

كانت من أهم المصادر والدراسات التي اعتمدت عليها الدراسة بالإضافة إلي وثائق مجلس الوزراء، ووثائق وزارة الأشغال العمومية، تقارير المهندسين الأجانب المنوط إليهم إعداد الدراسات حول مشروعات التخزين علي النيل، ومنهم السير ويليم ويلكوكس مهندس خزان أسوان، ومن أهم مؤلفاته (الري في مصر) و(تقرير عن الخزانات في القطر المصري) وأيضا المهندس ويليم جارستن ومنكريف وغيرهم من مهندسي الري الأجانب والمصريين، وأيضا هناك العديد من التقارير والأبحاث التي قامت بإصدارها وزارة الثقافة والإرشاد القومي حول إنقاذ آثار بلاد النوبة، بالإضافة إلي مذكرات الدكتور ثروت عكاشه بعنوان(مذكراتي في السياسة والثقافة)، بجانب بعض الدوريات والمجلات المتخصصة مثل مجلة (المجلة) التي تصدرها وزارة الثقافة، ورسالة اليونسكو "وقائع اليونسكو" التي كانت تقوم بإصدار كل التقارير والأبحاث الخاصة بمنظمة اليونسكو باللغة العربية بباريس.

التمهيد

تاريخ معابد فيله وأهميتها .

كان نهر النيل ولا يزال هو الشريان الذى يمد البلاد الواقعة على ضفافه بالحياة والاستقرار، ولقد اهتمت حكومة الاحتلال البريطاني منذ أن ثبتت أقدامها في مصر بتهذيب منابعه وإقامة المشروعات الحيوية عليه، للاستفادة من مياهه والتوسع في زراعة المحاصيل التجارية في مصر والسودان، فأنشأت سلسلة من الخزانات والقناطر، بدأتها بخزان أسوان في مصر وخزان سنار في السودان، ثم توالت مشروعات مياه النيل خلال النصف الأول من القرن العشرين، وحتى انتهى الأمر بإنشاء السد العالي وتكوين أكبر بحيرة صناعية في العالم(بحيرة ناصر)، ولقد كانت لتلك المشروعات أثرها على آثار بلاد النوبة، وخصوصًا معبدي أبى سنبل ومعابد فيله(قصر أنس الوجود).

وتعد معابد فيله بآثارها التي تمتد من عهد الفراعنة الى عهود الاغريق والرومان سجلاً

غنيًا بالنصوص القديمة، ومثلًا رائعًا للعمارة المصرية القديمة في صورتها الفرعونية، وقد مستها مسحة من الطابع الإغريقي زادتها جمالًا.

توجد هذه المعابد في جزيرة فيله(*)، تلك التي تقع على بعد ثمانية كيلومترات تقريبًا من مدينة أسوان، وعلي بعد ثلاثة كيلو مترات جنوبي خزان أسوان أيضاً، وكذلك على مسافة قريبة من الشلال الأول بين خزان أسوان في الشمال وموقع السد العالي من الجنوب، وإلى القرب من جزيرة فيله تقع جزيرة أجيليكا، وإلى الجنوب منها تقع جزيرة بيجا الكبيرة، والتي يوجد بها معبد (أوزوريس)، والجزيرتان تكونان معًا حاجزًا شماليًا غربيًا يكاد يعزل هذا الجزء من النهر عن بقية المجرى (١) .

لا ترجع أهمية هذه الجزيرة إلي قيمة موقعها الطبيعي فحسب، بل ترجع إلي قدسيتها وكونها متحفاً مكشوفاً للعمارة والفن المصري القديم، أما قدسيتها فتعود إلي أنها كانت مركزاً لعبادة إيزيس الآلهة العالمية وأم حورس، والتي انتشرت منها إلي خارج حدود مصر في العصر الروماني، كما أنها كانت المعقل الأخير للديانة الوثنية المنهارة التي تحدت العقيدة المسيحية بعد أن أدي انتصار الدين الجديد إلي إغلاق جميع أبواب معابد فيله، كما حول الأسقف "ثيودوروس" معبد إيزيس إلي كنيسة مسيحية في عهد الامبراطور " جوستنيان " ٥٢٧ – ٥٦٥م(٢).

و تعد جزيرة فيله متحفًا، أو بمعنى أصح مدينة أثرية حيث تحتوى على ستة عشر أثـرًا ومعبدًا، ولعل أقدم أثر موجود بها معبداً للملـك النوبي "طهرقه" وهو من ملوك الأسرة الخامسة والعشرين في القرن السابع قبل الميلاد أي منـذ ٢٧٠٠سنة، كما تضـم معبـد الملـك نكتـانبو "نقطانبو" الأول، والذي بناه لعبادة الإله حتحـور وإيزيس وسخمت، ويقع المعبد في أقصي جنوب الجزيرة، ويليه فناء علي جانبيه الشرقي والغربي روقان تحمل سقفيهما أعمدة ذات تيجان مركبة، تعتبر من أجمل أعمدة معابد فيله، وفي الطرف الجنوبي من الرواق الشرقي يقع معبـد صـغير للإله "ارسنوفيس" يرجع إلي العصر البطلمـي، وفي طرفه الشـمالي معبـد صـغير لعبـادة " ايمحوتب " (٣) . ويلي الفناء المعبد الكبير الـذي بدأ بنائه "بطليموس الثاني" في القرن الثالث قبل الميلاد لعبادة الآلهة "إيزيس" رب الجمال واحب عن قدماء المصريين، والذي يرتفـع صـرحه حوالي خمسة عشر متراً، ثم تعاقب بعـد ذلـك ملوك البطالمة ومن بعدهم الأبـاطرة الرومـان وكل ملك منهم يشيد ويطور ويزيد من أجـزاء وأعمدة المعبد حتي اكتظت الجزيـرة بمعابـدها الكبيرة، ويبدأ هذا المعبد بصرح ضخم تغطـي واجهته النقوش، يليه فناء مفتوح يحتل الجانـب الغربي منه المعبد الصغير الذي يعـرف باسـم "بيت الولادة"، ويلي الفناء الثاني صرح أصـغر من الأول يؤدي إلي الحجرات الداخلية وقـدس الأقداس، وقد حول هذا الجزء من المعبـد إلـي كنيسة في العصر المسيحي، ومن الشـرق مـن المعبد توجد مجموعة من الأبنية الأخرى أهمها معبد "حتحور"، وفي الجنوب المعبد المعـروف

"بجوسق تراجان" والمسمى في التاريخ "بلؤلـؤة مصر"، بالإضافة إلي بوابة "هادريان" الشـهيرة بمقصوراتها وأروقة أعمدتها الثلاثـة، وكـذلك مقياس لارتفاع منسوب المياه (٤) .

أولاً: أثر خزان أسوان وتعلياته على معابد فيله(قصر أنس الوجود).

من المسائل التي أثارت جدلاً شديداً بين المهندسين منذ أن بدأت مسألة بحث مشروعات التخزين عام ١٨٨٩م ، مسألة إغراق معابد فيله" قصر أنس الوجود" بمياه خزان أسـوان، ففـي تقرير "المستر ويلكوكس "عام ١٨٩١م ، أشـار بأن غمر مياه سد أسوان لقصر أنس الوجـود لا تفسد منه إلا ألوان نقوشه ، وأشار على الحكومة بأن تبيعه لأحد المتاحف الأوروبية بمبلغ مائـة ألف جنيه لتنفقه في سبيل التعويضات المقتضى دفعها بسبب إقامة السد ، وتنقص نفقـات هـذه العملية مبلغاً يعـادل ذلـك المبلـغ (٥). ولكـن المسيو"روس" اعترض على ذلك ، وأشار بـأن إقامة السد إذا ترتب عليها غرق قصـر أنـس الوجود فلابد من صرف النظر عن بنائه ، وأما السير"منكريف" فقد أشار إلى بحث النقط الأخرى التي يمكن إقامة الخزانات فيها بحثاً دقيقا، فـإذا ثبت أن لنقطة الشلال الأول بأسـوان مزيـة لا ريب فيها على النقط الأخرى قبلنا ذلك المشروع مهما كانت عواقبه ، وقد انتقد "منكريف" "السير ويلكوكس " في إهماله لمسألة قصر أنس الوجود وعدم الاهتمام بها وذلك من خلال آراءه السلبية تجاهها (٦) .

وعلى أثر صدور تقرير اللجنة الدولية في عام ١٨٩٤م باختيار موقع الشلال الأول بأسوان لإنشاء الخزان ظهرت اعتراضات شديدة من علماء الآثار داخل وخارج مصر على هذا التقرير لما يترتب عليه إغراق هذه المعابد بمياه الخزان، وقد قدمت عدة اقتراحات من بعض المهندسين الأجانب للحكومة المصرية في تلك المسألة منها:

أولاً : اقتراح من كلٍ من "المسـتر ويلكـوكس "و"المستر جارسـتن "وكيـل نظـارة الأشغال بنقل معابد فيله إلى جزيرة بيجا **Biga** لتكون بعيداً عن مياه الفيضانات وبتكلفة قدرها ٢٥٠.٠٠٠ جنيه تضاف إلى نفقة السد (٧) .

ثانياً : اقتراح من" السير بنيامين بيكر " برفـع أساساته بعيداً عن منسوب السد وقـدر تكلفة ذلك بـ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه (٨) .

ثالثاً : اقتراح من "المستر سومزر كلارك" **Mr. Somers Clarke** عـالم الآثـار بنقـل صور القصر ورسومه وأشـكاله مـع صور ورسوم وأشكال الآثار الأخـرى التي تغمرهـا الميـاه ، ونقـل هـذه الرسومات إلى متحف العاديات بالقاهرة ، وقدر نفقاته بمبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيـه ، واقترح "المستر جارستن "بأن يكـون " السـيد دومرجـان" **M. De Morgan** مسـئولاً عـن هـذا العمل (٩) .

لـم تأخـذ الحكومـة المصـرية بتلـك الاقتراحات، واكتفت بتقوية جدران المعابد دون

رفع أساساتها ، وذلك حتى تتجنب كلما أمكن أي خطر ناتج عن الترسيبات الناتجة عن ارتفاع مستويات المياه ؛ لأن جزيرة "فيله" سوف تغرق بصورة جزئية كل موسم فيضان عندما يكون الخزان ممتلئاً ، ومعظم المباني والمعابد الكائنة على الجزيرة سوف تغطى أثناء هذه الفترة بالمياه من مترين إلى أربعة أمتار ما عدا معبد فيله " قصر أنس الوجود " والذي سوف تتم تقوية أساساته ، ومع ذلك فقد اتخذت بعض الاحتياطات اللازمة لمنع هبوط أعمدة المعبد عند إجراء عملية الملء والتفريغ للخزان . وقد اسندت عملية التقوية "للمستر بول" **Mr. Boll** رئيس إدارة الجيولوجيا المصرية ، وإشراف السيد "تولبوت" **J. Toilbot** الذي انتخب بواسطة" السير بنيامين بيكر "، وأيضاً "السيد روبرت" **Robert**مفتش المباني ، وقدرت النفقات بحوالي ٢٥.٠٠٠ جنيه، وقد افتتح العمل في الأساسات في نوفمبر ١٩٠١م ، واستمر حتى نهاية عام ١٩٠٢م [١٠] .

لم تقصد الحكومة من ذلك الإجراء سوي إرضاء علماء الآثار وتخفيف الضغوط عليها، كما اضطرت أيضًا تحت ضغط علماء الآثار إلى تخفيض منسوب ارتفاع السد من ١١٤ مترًا الى ١٠٦ أمتار لتصبح سعة الخزان مليار و٦٥ مليون متر مكعب، وقد اعترض المستر ويلكوكس على هذا القرار، وأكد بأن الحكومة بقرارها هذا قد أضاعت عليها خزاناً يسع مرتان ونصف السعة السابقة، وأن الحكومة لو وافقت على اقتراح نقل المعابد إلى جزيرة " بيجا"[*]، أو وافقت على رفع أساساتها إلى منسوب أعلى من مكانه القائم لقدمت لتلك البلاد خدمات جليلة [١١].

كما اعترض أيضًا على مسألة تخفيض منسوب الخزان "المستر ويستون تشرشل" **Mr. Winston Churchill** رئيس الوزراء البريطاني ، وأكد بأن عملية تخفيض منسوب الخزان سوف يترتب عليه عدم إتمام الفائدة المرجوة من الخزان [١٢] . ولعل المغزى السياسي من هذا الاعتراض واضح، فلم يكن هم الإدارة البريطانية في لندن أو القاهرة إلا توفير المياه الكافية لزراعة محصول القطن في مصر وزيادة مساحته، وهذا هو شأن السياسيين الذين لا يلقون بالًا للجوانب الفنية والإنسانية مقابل مصالحهم الشخصية والاستعمارية .

ولما زادت حاجة البلاد إلى ري أكبر قدر من الأراضي الزراعية، فُكر في تعلية خزان أسوان مرتان، فتمت التعلية الأولى بين عامي ١٩٠٧-١٩١٢م، والثانية بين عامي ١٩٢٨-١٩٣٤م، وكانت من أهم العقبات التي وقفت في وجه مشروع تعلية الخزان إغراق معابد فيله بمياه الخزان بعد تعليته، وطبيعي كان رفع منسوب التخزين سيؤدي الى إغراق المعابد أكثر من ذي قبل.

إلا أن الحكومة رأت أنها بين أمرين : أحدهما هو حاجة البلاد الماسة إلى زيادة الإيراد الصيفي ، والآخر حرمان محبي الآثار من مشاهدة تلك المباني فوق سطح الماء ، ولكن الحكومة المصرية وجدت أنها مضطرة لزيادة المياه ، وأن لا طريق أمامها للحصول على هذه

الزيادة ســوى هــذا المشــروع ، ورأت عــدم الإنصات لعلماء الآثار نظراً لما ستجنيه الــبلاد من التوسع في زراعة القطن مما لا يتحقق مــع إجابة رغباتهم ، وبخاصة أن مدة غمر المعبــد بعد التعلية الأولي لا تتجاوز خمسة شهور فــي العام (١٣) .

وقد أشار "السير ويلــيم ويلكــوكس" فــي تقريره له عن عدم تضرر أساسات المعابد عند غمرها بالمياه لمدة ستة أشهر كل عام، وأكد بأن الأجزاء المغمورة ستكون أشد صلابة وأعظــم متانة من بقية الأجزاء التي لم تغمرهــا الميــاه، وأشار أيضاً إلى أنه لو جاز القول بصحة مــا سبق وأن في بناء الخزان خطر على متانة تلــك المعابد أو صلابتها، فهل هناك ما يدعو لإقامــة الخزان ناقصاً والقضاء على شعب بأسره حفظاً لبقية معبد وضياع مستقبل مضيء لظل مــاضٍ زائل ، ورأى "ويلكوكس" أن حل هذه المسألة هو العمل بما أشار به "السير جارستن" عام ١٨٩٤م ، من إمكانية نقل المعابد إلى جزيرة "بيجا"، وقد عرض جارستن على مصــلحة الآثــار مبلــغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه لإتمام ذلك العمل ، ولو قبلــت مصلحة الآثار الرأي المذكور آنفاً لاستطاعت أن تقيم هذه المعابد في جميع أجزائهــا ومفرداتهــا ببهائها القديم وشكلها الحالي (١٤) .

وقد اعترض " السير ويليم جارستن " على تعلية الخزان، وأشار إلي أن تعلية الخزان سوف تزيد غمر الآثار التاريخية القائمة على جزيــرة فيله، ولكنه في الوقت نفسه أكد علي أن غمــر جزيرة فيله بالماء خلال فصل تام من فصــول الفيضان لم يؤثر في متانة المعابد، وعليه يمكن أن يستنتج أن الطريقة التي اتخذتها الحكومة في تقوية أساسات المعابد قد أبعدت خطر تداعي تلك الأبنية، وقد أكد هذه النظرية أغلب علماء الآثار منهم الأثري المشهور المســيو " إدوارد نافيــل "**Edward Naphil** والذي تعهد معبد فيله بعــد إنحسار المياه عنه، وقرر أن حالة هذا المعابــد من بعض الوجوه تفضل حالــة أكثــر المبــاني القديمة القائمة في القطر المصري، وشهد أيضاً بذلك المسيو "ماسبيرو" **Maspure** مدير عمــوم العاديات المصرية، والذي تقصــى حالــة هــذه الآثار بكل دقة، وأكد بأن الأعمال التــي تمــت لجعل هذه المعابد في مأمن من طغيــان المــاء عليها لم تكن عبثاً وأتت بثمارها (١٥) .

وفي أكتوبر ١٩٠٧م، شكلت لجنة بواسطة نظارة الأشغال العمومية لبحث الثبات التركيبــي لمعابد فيله، وبعد عام قدمت اللجنــة تقريرهــا، وقررت بأنه لا يوجد دليل علــى أن اســتقرار المعابد قد تأثر أو أن أحد أعمدة المعابد تحــرك منذ عمليات وضع الأساسات في عــام ١٩٠٢م، وأكدت اللجنة بأن الأعمال التي تمت فــي عــام ١٩٠٢م، من وضع الأســاس وتقويــة المعابــد والتركيبات الأخرى في جزيرة فيله جعلت هــذه المباني بعيداً عن أي خطر وآمنة بصورة كبيرة عن ذي قبل ، وقد تكونت هذه اللجنة من "الكابتن ليــون"، و"الســيد ريكمونــد" **E. T. Rekmond** و"السيد لوكس" **A. Lucos** (١٦) .

ولما كانت الحكومة قد قررت تعلية الخزان ، وكانت ميالة بالطبع إلى أن تحتاط بقــدر مــا

يمكن لدفع التلف عن تلك الآثار بسبب أعمال التعلية ، فقد خصصت حينئذ مبلغاً قدره ٦٠.٠٠٠ جنيه للمباحث الأثرية في كل الأماكن التي يغمرها ماء التعلية ، ومن ذلك ترميم بعض الهياكل الصغرى الواقعة على مسافات بعضها عن بعض في وادي النيل (١٧) ، وحتى عام ١٩٠٩م بلغت المبالغ التي صرفت لمصلحة الآثار حوالي ٢١.٣٣٧ جنيهاً من أصل المبلغ الأساسي المخصص للحفاظ على الهياكل والمعابد الموجودة في جزيرة فيله " أنس الوجود " (١٨) .

وأثناء التعلية الثانية سئل السير "مردوخ ماكدونالد" عن معابد فيله ومصيرها بعد التعلية؛ فأجاب بأنه لا يوجد فرق بين حالتها بعد التعلية الثانية، وأن الآثار تزداد قوة احتمال على الأرجح وهى مغمورة تمامًا بالمياه أكثر مما إذا غمر جزء منها، لأن المكان المحتمل أن يتآكل هو الجزء الذى يحتك به تيار المياه (١٩) . ومن خلال استعراض أراء مهندسي الري وعلماء الآثار يتضح لنا أن المشكلة لا تكمن في تضرر المعابد من غمر المياه لها، بقدر حرمان البشرية من مشاهدة هذه المعابد والاستمتاع بمناظرها الخلابة، وعدم قيام علماء الآثار بأبحاثهم ودراساتهم حول هذه المعابد، وسوف ينتج عن تعلية خزان أسوان للمرة الثانية تغطية معابد فيله بمياه التخزين لمدة عشرة أشهر كل عام، وانحسارها عنها شهرين فقط خلال يوليو وأغسطس عندما يفيض النيل، فتفتح عيون الخزان ويهبط منسوب المياه جنوب الخزان من ١٢١ إلى ٩٨ مترًا، وبهذا تتاح الفرصة لتنظيف المعابد، كما يتاح لعلماء الآثار مواصلة أبحاثهم ودراساتهم للنصوص والنقوش التي تملأ صروحها وجدرانها .

ثانياً : السد العالي ومشروع إنقاذ معابد فيله :

اقترن التفكير في بناء السد العالي على مجرى النيل بالتفكير في إنقاذ آثار النوبة، وكلما كانت خطة تنفيذ مشروع السد العالي تسرع نحو التنفيذ، كانت فكرة إنقاذ آثار النوبة تزداد عمقًا في قلوب المثقفين. أما بالنسبة لمعابد فيله، فإن موقعها بين خزان أسوان وموقع السد العالي المزمع إنشاؤه سوف يعرضها للغرق جزئيًا طوال العام، ومع أن منسوب المياه في هذا الجزء سوف يقل عن منسوب هذه المياه في معظم أشهر السنة في ذلك الوقت، عند إغلاق عيون خزان أسوان، الا أن المياه سوف تغطى نصف مباني معابد فيله طوال العام، مع تغيير "ذبذبة" في منسوب المياه يوميًا بمقدار ستة أمتار، ويعتبر غمر معابد فيله معظم السنة في ذلك الوقت ومنسوب المياه على ١٢١ مترًا أكثر سلامة لها من تعرضها للغرق جزئيًا طول العام مع اختلاف في المنسوب يوميًا بمقدار ستة أمتار، لما يترتب عليه تعرض أحجار المعابد للتلف والسقوط، فضلا عن ترك المعابد على هذه الحالة طوال العام سيؤدى – كما ذكرنا – لحرمان البشرية من مشاهدتها أو زيارتها الى الأبد (٢٠) . وعليه فإذا لم تتخذ تدابير وقائية، فإن هذه المعابد التي تنحسر عنها المياه شهرين من كل عام سوف تغرق تماماً، بل أخطر من ذلك

فإن التفتيت الذي سيحدثه ارتفاع المياه أثناء اليوم سيكون أشد ضرراً بتلك الآثار من غمرها لمدة عشرة شهور بمياه الخزان القديم .

المشروعات والأبحاث المقدمة لإنقاذ معابد فيله.

من الطبيعي أن يكون أول مشروع يخطر علي الذهن لإنقاذ أي أثر قديم، هو محاولة إبقائه في مكانه الأصلي، لأن مكان الأثر وبيئته جزءً منه، ولهذا فقد كانت مسألة إبقاء معابد فيله في مكانها أمراً لا مندوحة عنه في مستهل دراسة مشروعات الإنقاذ. ولقد كانت معابد فيله من بين معابد النوبة التي قام مؤتمر الخبراء الذى عقد بالقاهرة في اكتوبر ١٩٥٩م بدراسة وسائل إنقاذها، حيث اجتمع حوالي ثلاثة عشر عالماً وخبيراً اختيروا من ثمانية دول، علي رأسهم " أندريه كوين"، "جوزيف ديفو"، "بيرو جازولا"، كما ضم المؤتمر ممثلين عن الحكومة المصرية علي رأسهم وزير الثقافة الدكتور/ ثروت عكاشه [٢١] . وقد عرضت على المؤتمر عدة مشروعات ومقترحات خاصة بإنقاذ تلك المعابد، ومن أهم هذه المشروعات:

* المشروع الذى وضع فكرته المهندس المصري "عثمان رستم"، ونشره في عام ١٩٥٥م بعنوان "إنقاذ فيله"، والذى اقترح فيه حماية جزيرة فيله عن طريق ربط الجزر المجاورة لجزيرة فيله بالشاطئ الأيمن بواسطة جسور، بحيث ينشأ عن ذلك بحيرة صناعية يمكن أن يحتفظ فيها بمنسوب مناسب يقل عن منسوب الجزيرة، ويمتاز هذا المشروع بأنه يحفظ للجزيرة جمالها، وللمعابد بقائها في مكانها [٢٢] .

* أما المشروع الثاني لحماية معابد فيله، فقد وضعه المهندس الإيطالي " بيرو جازولا " صاحب فكرة رفع معبدي أبى سمبل، ويقوم مشروعه على فك أحجار المعابد، ثم إعادة بنائها وتشيدها بعد رفع مستوى الجزيرة من عشرة إلى ثلاثة عشر مترًا، ويعنى هذا فك الكتل الضخمة لمعابد فيله والقيام بعمليات ردم واسعة النطاق، ثم إنشاء أساسات خرسانية قوية تتحمل جدران المعابد وصروحها، وقد قام مشروع " جازولا " علي أساس اعتقاده بأن معابد فيله يجب أن تبقي في موقعها الجغرافي وسط النهر، لأن تنفيذ هذا المشروع سوف يعيد هذه المعابد إلي ما كانت عليه قبل إنشاء خزان أسوان، لما كانت معابد فيله لا تظهر إلا في أوقات معينة من السنة أي خلال شهري يوليه و أغسطس، وبعد بناء السد العالي ستصبح المياه في هذه المنطقة مرتفعة بصفة دائمة، ولذ لن تسمح الظروف في هذه الحالة بالقيام بعمليات الفك والردم، ولن يتم إنهاء هذا المشروع في المدة المطلوبة، بالإضافة إلي ارتفاع تكاليفه، واحتمال اتلاف النصوص والنقوش الموجودة علي المعابد [٢٣] .

* أما المشروع الثالث، فيقوم على إنشاء جدار مرتفع أو سد صخري حول حافة جزيرة فيله، ولكن بناء مثل هذا السد الذي يبلغ ارتفاعه أربعة أو خمسة أمتار سوف يحجب المعابد عن نظر الزائرين، ويفقدها جمالها وروعتها وهي قائمة وسط الجزيرة، فضلاً على أن هذا

المشروع سيواجه من الناحية الفنية بعض الصعوبات، منها تعذر بناء هذا الجدار الواقي علي أرض صخرية، حيث أن شاطئ الجزيرة ليس صخرياً في كل نواحيه، ومنها اعتراض أساسات المعابد لبناء هذا السد، ومن ثم سيتعذر بناء قاعدة السد فوق الصخر الصلب، بالإضافة إلي أن بناء هذا الجدار يتطلب اتخاذ الاحتياطات حتي لا تتسرب مياه الرشح [٢٤] .

* وقد كانت هناك فكرة رابعة تقوم على أساس تجفيف المنطقة المحيطة بجزيرة فيله ببناء سد منخفض بين الطرف الشمالي لجزيرة بيجا المجاورة لفيله وبين الشاطئ يمكن تعليته كل بضع سنوات، ونظرًا لارتفاع منسوب الأرض الجافة حول جزيرة فيله بمضي الزمن حتى تصل إلى ١١٢ مترًا، وهو أقصى ارتفاع لمياه النيل في المستقبل، فسوف يتعذر تنفيذ هذه الفكرة [٢٥] .

* عرض أيضاً مشروع قديم، يقضي بفك المعابد ونقلها إلي جزيرة "بيجا" أو إلي الشاطئ ، وقد أهمل هذا المشروع لأسباب أثرية وجمالية، بجانب الاعتراضات التي أثيرت ضد مشروع النقل سابقاً، فقد أشار المهندس عثمان رستم في عام١٩٥٥م إلي أن التفكير في نقل كل المعابد يجب أن يخرج عن نطاق البحث، في حين أن اختيار معبدين أو ثلاثة من أجمل تلك المعابد لنقلها معناه تدمير الوضع المعماري للجزيرة، كما أن نقل الآثار إلي "بيجا" سوف ينجم عنه تدمير الصلات التاريخية والأسطورية المحكمة بين الجزيرتين، ويعد تجميع آثار كلاً من المعبدين في " بيجا " عملية انتهاك لحرية المعابد في نظر علماء الآثار المصرية [٢٦] .

اكتفي خبراء اليونسكو بدراسة ثلاثة مشروعات من ضمن المشروعات المقدمة لإنقاذ معابد فيله وهي :

* بناء الحائط الواقي حول الجزيرة مباشرةً .
* فك المعابد، وإعادة تشيدها من جديد فوق الجزيرة رفع مستوها.
* ربط الجزر المجاورة لفيله بالشاطئ الأيمن، وذلك بواسطة جسور وسدود.

وقد تبين للخبراء بعد دراسة هذه المشروعات، أن المشروع الأخير الذى قدمه للمؤتمر المهندس عثمان رستم يبدو أفضل الحلول المقدمة، حيث يمتاز بمحافظته على المعابد في موضعها دون المساس بها، أو التأثير على جمالها، وقد أوصي الخبراء بضرورة القيام بالأبحاث والدراسات حول هذا المشروع دون إبطاء حتي يمكن حماية هذه المعابد [٢٧] .

قامت الحكومة الهولندية في ضوء تقرير لجنة الخبراء – والتي أوصت بتنفيذ هذا المشروع – بتكليف المهندسين الاستشاريين الهولنديين " نيديكو" بإعداد مشروع أكثر تفصيلا من مشروع المهندس" عثمان رستم"، فقام فريق منهم في صيف عام ١٩٦٠م بعمل فحص تمهيدي للموقع، وجمع معلومات قيمة في الطبوغرافيا والجيولوجيا ومواد البناء وتخطيط السدود ومناسيب المياه، وقامت أجهزة وزارة الثقافة والإرشاد القومي وأجهزة السد العالي،

بإمداد هذه البعثة بالبيانات والمعلومات الفنية عن الأبحاث والدراسات التي أجريت من قبل، مما مكنها في وقت قصير من وضع مشروع أولي لبناء هذه السدود، قامت الحكومة الهولندية بطبعه تحت عنوان " تقرير عن حماية معابد فيله"، وتقدمت به لوزارة الثقافة والارشاد ولمنظمة اليونسكو في نوفمبر ١٩٦٠م، وقد شملت الدراسات الخاصة بمعابد فيله الدراسات الطبوغرافية والمناخية، ودراسة مواد الإنشاء وغير ذلك من المباحث الأولية لبناء السد [٢٨] .

وفي ضوء الأبحاث المبدئية للمشروع التي قام بها الخبراء الهولنديون، فسوف يترتب علي بناء هذه السدود وعددها ثلاثة إنشاء بحيرة صناعية حول جزيرة فيله، ولما كان منسوب المعابد في فيله هو ١٠٢ متر، فقد رؤي أن تكون البحيرة علي منسوب مائة متر حتي لا تؤثر عوامل الرشح علي أحجار المعابد، ويتمشى هذا المنسوب أيضاً مع الحالة التي كانت عليها المعابد في العصور القديمة، حيث كانت المياه تصل إلي هذا المنسوب تقريباً الفيضان، في حين سيصل ارتفاع السدود إلي ١١٦ متراً [٢٩] . وتضمن المشروع أيضاً إنشاء محطة طلمبات تهدف إلي حفظ المياه في البحيرة الجديدة علي منسوب ثابت، غير أنه تبين بعد ذلك أن إنشاء هذه الطلمبات سوف يكلف كثيراً، ولهذا فكر في إنشاء مشروع بديل للطلمبات، حيث سيتم إنشاء نفق وسط الجبل يتم بواسطته تصريف المياه الزائدة في هذه البحيرة إلي ما وراء خزان أسوان [٣٠] .

وهكذا يبدو أن مشروع " رستم – نيديكو " سوف ينفذ في ظروف حسنة، حيث تم الموافقة عليه بالإجماع بعد أن قام بتحسينه بعض المهندسين المصريين ذوي الخبرة بالأحوال الهيدروليكية ، وقد عرضت الحكومة الهولندية القيام بتنفيذه بعد أن ذُللت مشكلة التمويل – والتي تبلغ ستة ملايين دولار – عندما أوصي الرئيس الأمريكي "جون كنيدي" في خطابه إلي الكونجرس الأمريكي في ٧ أبريل ١٩٦٠م بتخصيص ما يعادل ذلك المبلغ بالعملة المصرية لإنقاذ معابد فيله [٣١] .

مشروع نقل معابد فيله الى جزيرة أجيليكا :

رغم أن مشروع السدود لقي تعضيداً من معظم علماء الآثار وخبراء الجمال لمحافظته علي المعابد في أماكنها الأصلية، إلا أنه لم يخل من بعض العيوب، منها احتمال تسرب مياه الرشح إلي المعابد والتأثير علي سلامتها، بالإضافة إلي انخفاض معابد فيله وارتفاع السدود حولها مما يؤدي إلي حجبها عن الرؤية. وكما هي طبيعة الأعمال في النطاق الدولي، وكما جري العمل من قبل في المشروعات السابقة كإنقاذ معبدي أبي سمبل، فقد كان من الضروري تشكيل لجنة دولية من الخبراء لدراسة مشروع السدود "رستم– نيديكو"، وقد تم تشكيل هذه اللجنة في عام ١٩٦٥م من عدد من الخبراء العالميين في السدود والطبيعة بالولايات المتحدة وفرنسا والسويد وسويسرا، ومثل الحكومة المصرية في هذه اللجنة المهندس" وليم سليم حنا"، بالإضافة إلي مندوب عن اليونسكو، وأخر

عن الحكومة الهولندية التي ساهمت في المباحث الأولية للمشروع، وسوف يقوم هؤلاء الخبراء بإعداد تقرير علي الطبيعة عن وسائل تنفيذ المشروع، ومراحل العمل فيه، والتكاليف الفعلية له، ورفعه إلي منظمة اليونسكو والحكومة المصرية [٣٢] . وقد اجتمعت اللجنة الدولية في أسوان في ١٠ من ديسمبر ١٩٦٥م، وبعد دراسة الموقع علي الطبيعة أوصي المهندسون الدوليون ببعض الاختبارات لقاع النيل والتربة للتأكد من صلاحية المكان لإقامة السدود، كما وضعت اللجنة في تقريرها المبدئ أن تكاليف المشروع في الظروف المتاحة لها قد تصل إلي تسعة ملايين دولار [٣٣] .

وعليه فقد قامت الحكومة المصرية بتكليف إحدى الشركات اليوغسلافية بإجراء المباحث اللازمة وأخذ العينات المطلوبة لدراسة التربة وقاع النيل، وقدمت تقرير فني مستفيض للجنة الخبراء الدولية، ومما جاء في هذا التقرير أن المصروفات المقدرة لتنفيذ المشروع قد تصل إلي حوالي اثني عشر مليون دولار، كما أوصت اللجنة في تقريرها أيضاً بمزيد من الدراسة للاحتياط من خطر مياه الرشح التي تهدد المعابد بالتصدع والانهيار [٣٤] .

كانت مسألة ارتفاع تكاليف المشروع إلي حوالي اثني عشر مليون دولار – بجانب العيوب التي ذكرناها أنفاً – العقبة الرئيسية[*] التي حدت بالحكومة المصرية إلى تكليف مجموعة من المهندسين الاستشاريين المصريين في القاهرة المتخصصين في الأعمال المدنية والمعمارية بإعداد مشروع ثان لإنقاذ معابد فيله يحقق الأهداف الأثرية ويتمشى مع الإمكانيات المالية، وقد أعدت بالفعل وزارة الثقافة دراسات مستفيضة كفيلة بوضع مشروع لإنقاذ معابد فيله عن طريق فكها ثم نقلها إلي جزيرة " أجيليكا "، كما دعت لجنة الخبراء الدولية برئاسة "وليم سليم حنا" لدراسة مشروعات الإنقاذ. وقد رأت اللجنة بعد اجتماعها أن ثمة عقبات في مشروع السدود، أهمها – كما ذكرنا – ارتفاع تكاليفه بسب ادخال بعض التعديلات الفنية عليه، وأوصت بعمل دراسات تفصيلية لمشروع النقل المقدم من الخبراء المصريين [٣٥] . وعليه قامت الحكومة المصرية بتكليف المهندس" وليم سليم حنا" وزميليه الدكتور "عبد الرحمن الرملي" الأستاذ بكلية الهندسة، والمهندس "مصطفي شوقي" القيام بهذه الدراسة التفصيلية، وقد تمت هذه الدراسة بالفعل، وقدم المهندسون مشروع النقل، وبذلك توافر للجنة الخبراء الدولية مشروعان، أحدهما خاص ببناء السدود حول المعابد، والأخر خاص بفك المعابد ونقلها وإعادة تركيبها فوق جزيرة " أجليكيا " [٣٦] .

قامت الحكومة المصرية – عقب ذلك – بالاتفاق مع منظمة اليونسكو على تشكيل لجنة أخري من الخبراء الدوليين برئاسة المهندس "حسن زكي" وعضوية اثنى عشر خبيراً للاجتماع في أسوان في الفترة من ١٨ الى ٢٢ أبريل ١٩٦٨م لدراسة المشروعين السابقين، وقد أقرت اللجنة صلاحية المشروعين من الناحية الفنية والأثرية، وإن أوصت باختيار مشروع

النقل، إذ رئي أن تمويل مشروع السدود متعذراً، نظراً لاعتذار الولايات المتحدة عن تمويل المشروع [٣٧] . وعليه فقد اختارت الحكومة المصرية مشروع نقل وإعادة بناء معبد فيله على جزيره "أجليكيا"، وفضلته على مشروع "رستم نيديكو" لأسباب مالية، نظراً لأن تكاليف مشروع النقل قدرت بـــ ٥,٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصري (١٢,٣٠٥,٠٠٠) دولار، في حين قدرت تكاليف مشروع بناء السدود بمبلغ ٦,٤٥٠,٠٠٠ جنيه مصري(١٤,٨٢٥,٠٠٠) دولار، هذا فضلاً عن أن نسبة العملة الصعبة التي يحتاج إليها مشروع النقل تبلغ ٤٠% من إجمالي التكاليف، بينما تبلغ في مشروع السدود ٦٠%من إجمالي التكاليف، بجانب ضمان سلامة المعابد مما قد تتعرض له من تأثير مياه الرشح إذا ما نفذ مشروع السدود[٣٨] .

وبناءً علي القرار السابق، طلبت الحكومة المصرية من المدير العام لليونسكو المسيو " رينيه ماهو " توجيه نداء عالمي خاص لإنقاذ معابد فيله – مثلما حدث في مسألة إنقاذ معبدي أبي سمبل– وقد تم توجيه النداء العالمي لإنقاذ معابد فيله في يوم ٦ نوفمبر ١٩٦٨م، وقدرت تكاليف الإنقاذ مبدئيا [*] بحوالي اثني عشر مليون دولار تساهم فيها دول العالم بناءً على النداء الدولي السابق إلى الدول الأعضاء، كما تساهم الحكومة المصرية بثلث التكاليف، وهي حوالي أربعة ملايين دولار، علي أن تحصل منظمة اليونسكو قبل عام ١٩٧٢م علي ستة ملايين دولار علي الأقل لضمان اتمام تنفيذ المشروع[٣٩] المشروع[٣٩] .

الدراسات التفصيلية للمشروع وطرحه في المناقصة العالمية.

انتهت اللجنة التنفيذية الدولية لإنقاذ آثار النوبة إلى إقرار المشروع المقدم من الحكومة المصرية لإنقاذ معابد فيله، وإقرار البرنامج الزمني والخطة المالية لتنفيذ المشروع، وفوضت اللجنة السيد "رينيه ماهو" المدير العام لليونسكو ببدء الإجراءات الكفيلة بتنفيذ الحملة الدولية لتوفير الأموال اللازمة للمشروع والتعاقد على تنفيذه مع الحكومة المصرية، على أن يتضمن البرنامج الزمني الذي تم إقراره اتمام إنقاذ المعابد في حوالي (خمس سنوات) من موعد طرح العملية في مناقصة عالمية، وقد تم الإعلان عن المناقصة وعن شروطها في جميع دول العالم في شهر أغسطس ١٩٦٩م، بعد أن قررت الحكومة المصرية دعوة أربعين شركة عالمية للاشتراك في عملية المناقصة، على أن تقدم عطاءاتها قبل نهاية شهر اكتوبر ١٩٦٩م، كما قام المدير العام لليونسكو باتصالاته بالدول المختلفة للاتفاق علي البرنامج الموضوع وقيمة مساهمة كل دولة، ومواعيد الدفع حتي يمكن التعاقد علي تنفيذ المشروع [٤٠] .

وفي الخامس من نوفمبر١٩٦٩م تمت عملية فتح مظاريف العطاءات الخاصة بتنفيذ مشروع الإنقاذ، والذي تقدمت له خمس شركات مصرية وأجنبية، وقامت اللجنة التي شكلت لفحص ودراسة هذه العطاءات من الناحيتين الفنية والمالية بوضع تقريرها، والذي أوضحت فيه بأن

أقل العطاءات هو عطاء الهيئة العامة السد العالي، والذي بلغت قيمته أربعة ملايين و٦٣٥ جنيه مصري، منها ٩٥٤ ألف جنيه مصري بالعملة الصعبة. يليه عطاء مجموعة الشركات الإيطالية (داكوا- ماتزى)، والذي بلغت قيمته أربعة ملايين و ٧٤٣ ألف جنيه مصري، منها ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري بالعملة الصعبة. وكان أعلى العطاءات المقدمة من شركه (جوين فنشر) التي قامت بتنفيذ مشروع إنقاذ معبدي أبي سمبل، وقد بلغ قيمة عطاءها تسعة ملايين و٤٢٠ ألف جنيه مصري، منها ستة ملايين بالعملة الصعبة. أما العطاءان الباقيان فقد قدما من شركة النيل العامة للخرسانة" شيبكو"، وقيمته خمسة ملايين و ٣٨١ ألف جنيه مصري، وشركة المقاولون العرب وقيمته ستة ملايين و١٣٢ ألف جنيه مصري، منها ثلاثة ملايين و٢٠٠ ألف جنيه مصري بالعملة الصعبة [٤١] .

وقد قامت منظمة اليونسكو بدعوة اللجنة الدولية لإنقاذ آثار النوبة للانعقاد في يومي ٢٣,٢٢ يونيه ١٩٧٠م للنظر في مسألة العطاءات والبت فيها، وبعد أن اجتمعت اللجنة انتهت إلى أن عطاء هيئة السد العالي هو أقل العطاءات في جملته وفي قيمته من العملة الصعبة، وأوصت بأن تقوم الحكومة المصرية باختيار هيئة السد العالي مقاولاً للعملية، على أن يترك للهيئة حرصاً على الصفة الدولية للمشروع التعاون مع من تشاء من المقاولين الدوليين الذين شاركوا في تقديم العطاءات، بحيث لا يؤثر ذلك على التكاليف الإجمالية لعطائها. وبالفعل قامت الهيئة باختيار مجموعة الشركات الإيطالية (داكو- ماتزى) بعد زيادة عطائها حوالي ٢٥٠ ألف جنيه مصري، وذلك في مرحلة فك ونقل المعابد والتي اتفق على أن تتولى تنفيذها هذه الشركات، بينما تتولي الهيئة العامة للسد العالي تنفيذ باقي الأعمال كبناء السد المؤقت، وتجفيف الموقع، ثم إعداد جزيرة " أجليكيا " لاستقبال معابد فيله، ثم تجميل المنطقة بعد البناء [٤٢] .

وفي ضوء هذا التعاون ارتفعت تكاليف المشروع من خمسة ملايين و ٤٠٠ ألف جنيه مصري إلى خمسة ملايين و ٧٠٠ ألف جنيه مصري، زيدت فيما بعد إلى خمسة ملايين ٩٩٨ ألف جنيه مصري، بعد أن وافقت هيئة إنقاذ آثار النوبة على طلب هيئة السد بزيادة عطاءها أيضاً في الجزء الذي تقرر أن تقوم بتنفيذه، وزيادة تكاليف الإشراف على تنفيذ المشروع لضمان تحقيقه على الوجه الاكمل[٤٣].

وأما عن مراحل المشروع وتنفيذه فقد رؤي أن تتم علي النحو التالي، يُبدأ أولاً بخفض المياه حول معابد فيله حتي منسوب أرضية المعابد، وذلك لمدة تكون كافية لإنجاز الرفع الهندسي المعماري الذي لا غني عنه لإعادة بناء المعابد علي الوجه الأكمل، بحيث تراعي اتجاهاتها الأصلية والمحافظة علي العلاقة النسبية بين كل معبد والمعبد الأخر، ثم بناء كل جزء معماري من أجزاء هذه المعابد في موقعه الأصلي، ولا يتم هذا الخفض إلا ببناء سد مؤقت يحيط بمعابد فيله حتي يتسنى نقلها نقلاً سليماً. وفي الوقت الذي تجري فيه أعمال النقل إلي

منطقة التخزين بالشاطئ الأيمن للنيل في منطقة الشلال، يتم إعداد الموقع لاستقبال هذه المعابد فوق جزيرة "أجليكيا"، ثم تأتي بعد ذلك المرحلة النهائية للمشروع وهي إعادة بناء المعابد فوق الجزيرة، علي أن تتوسط هذه المراحل عملية تسجيل ورسم وتصوير تلك المعابد التي لم تسجل من قبل (٤٤) .

المساهمات الدولية في مشروع إنقاذ معابد فيله :

قررت اللجنة التنفيذية الدولية لإنقاذ آثار النوبة في اجتماعها بباريس في دورتها الثامنة عشر المنعقدة في اكتوبر ١٩٧٠م دعوة الدول المساهمة في مشروع إنقاذ معابد فيله للاجتماع بالقاهرة في ١٩ ديسمبر ١٩٧٠م لتوقيع الاتفاقات الخاصة بدفع مساهمتها في مشروع الإنقاذ، كما قررت اللجنة أيضا أن يتم توقيع الاتفاق الخاص بتحويل منظمة اليونسكو هذه المساهمات إلى الحكومة المصرية، وبالفعل توافد على القاهرة ممثلو الدول المساهمة في مشروع الإنقاذ والتي بلغ عددها ثماني عشرة دولة(*)، وقع منها تسع دول(*) على الاتفاق الخاص بالمعونة الدولية، بينما ظل الاتفاق مفتوحاً أمام الدول الأخرى للتوقيع عليه، كما تقرر أن يواصل المدير العام لليونسكو مساعيه للحصول علي كافة المساعدات الممكنة بحث تسهم الحكومات والمؤسسات والهيئات والأشخاص كل في حدود قدرته (٤٥) .

وقد اختتم المؤتمر أعماله بعد أن أعلنت الدول المشتركة مساهمتها في تكاليف المشروع بمبلغ أربعة ملايين دولار، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والتي ساهمت بأكبر مبلغ في الحملة، وهى كميات من المواد الغذائية(*) تقدر بمليوني و ٤٤٣ ألف دولار، وتمثل المواد الغذائية التي ستوضع بهذه الطريق تحت تصرف المشروع، الكمية اللازمة لتغذية ثلاثة الآلف عامل تتطلبهم أعمال المشروع وكذلك تغذية عائلاتهم طوال أربعة أعوام، وستخصم قيمة هذه المواد من أجور العمال المدفوعة بالعملة المحلية، وستساهم الحكومة المصرية بثلث التكاليف الاجمالية لمشروع الإنقاذ، وقد توالى إعلان الدول مساهمتها في نفقات إنقاذ معابد فيله (٤٦) .

والجدول التالي يبين بعض من مساهمات الدول في مشروع الإنقاذ .

الدولة	قيمة المساهمة	الدولة	قيمة المساهمة
فرنسا	مليون فرنك(١٠٠ألف جنيه مصري)	اليابان	٤١٨ ألف دولار
هولندا	٤٥ ألف دولار	سويسرا	٥٠٠ ألف دولار
ايطاليا	٣٠٠مليون ليرة(٢٥٠ الف جنيه مصري)	ألمانيا الاتحادية	٥٠٠ ألف دولار
اسبانيا	٢٠٠ ألف دولار	الهند	٣٠٠ ألف روبية هندية
بريطانيا	١٥٥ ألف دولار	روسيا	حصيلة دخل معرض توت عنخ آمون بموسكو
مالطة	٢٣٩ دولار	الولايات المتحدة	حصيلة دخل معرض توت عنخ آمون في ست معارض بالولايات المتحدة
اليونسكو	٣٥٠ ألف دولار		

وبالإضافة إلى ذلك تم تخصيص حصيلة دخل معرض توت عنخ أمون في عواصم دول

العالم لإنقاذ معابد فيله، ومن ذلك مليوني دولار حصيلة دخل المعرض في لندن، كما تعهد الاتحاد السوفيتي بالإسهام بمبلغ مليون ونصف المليون دولار في إنقاذ معابد فيله مقابل عرض آثار توت عنخ أمون بموسكو، كما أسهمت الولايات المتحدة بمبلغ أربعة ملايين دولار حصيلة دخل معرض توت عنخ أمون في ستة معارض، وهي(واشنطن، شيكاغو، نيو أورلينز، سباتل، لوس أنجلوس، المتروبوليتان بنيويورك)، كما قامت منظمة الأغذية والزراعة برفع معوناتها التي وعدت بالإسهام بها في مشروع الإنقاذ من ٢,٤٤٣,٠٠٠ دولار إلى أربعة ملايين دولار وذلك حتى عام ١٩٧٩م [٤٧] .

في ١٣ مارس ١٩٧١م صدر القرار الجمهوري رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧١م بشأن الموافقة على الاتفاق الخاص بإنقاذ معبد فيله والموقع بين الحكومة المصرية ومنظمة اليونسكو في ١٩ ديسمبر ١٩٧٠م [٤٨] ، وقد عرض هذا القرار علي مجلس الأمة للتصديق عليه، فأحاله المجلس بدوره إلي لجنة الخدمات بجلسة ٢٩ مارس لبحثه ووضع تقرير عنه، وفي ١٣ أبريل اجتمعت لجنة الخدمات للنظر في هذا الاتفاق، وبعد أن اطلعت علي نص القرار وعلي مذكرة اللجنة الفرعية قررت الموافقة علي هذا القرار، وطلبت من المجلس الموافقة عليه بالصيغة التالية " الموافقة علي الاتفاق الخاص بإنقاذ معابد فيله والملحق المرفق به الموقعين في القاهرة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٧٠م بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق " ، وبالفعل وافق مجلس الأمة بجلسة ٢٦ أبريل ١٩٧١م علي نص القرار بالصيغة السابقة [٤٩] . وفيما يلي نعرض لأهم ما اشتملت عليه مواد هذا القرار والملحق المرفق به :

* ينص الاتفاق بين الجمهورية العربية ومنظمة اليونسكو، علي أن تقوم الحكومة المصرية بتولي أعمال إنقاذ معابد فيله طبقاً للمشروع الذي اعتمدته، علي أساس فك وإعادة بناء المعابد علي جزيرة " أجيليكا " المجاورة للموقع الأصلي، وبتكاليف اجمالية قدرها ١٣,٣٠٠,٠٠٠ دولار، مع اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بالمحافظة علي الطابع الدولي للمشروع أثناء التنفيذ " المادة الأولي".
* كما نص الاتفاق علي أن يسلم المدير العام للمنظمة إلي الجمهورية العربية المتحدة كل ما تسهم به الدول الأعضاء والأعضاء المشتركون في المنظمة لهذا المشروع، تنفيذاً للاتفاق الخاص بالمساعدات الاختيارية "برنامج الغذاء العالمي"، وما سبق إيداعه لصالح المشروع في حساب الودائع لدي المنظمة، وذلك طبقًا للخطط نصف السنوية الملحقة بالاتفاق والتي تعتبر جزء لا يتجزأ منه " المادة الثانية – فقرة٢,١ " .
* نص الاتفاق أيضاً علي تعهد المدير العام للمنظمة تيسير جميع التحويلات النقدية، واستخدام المساهمات العينية اللازمة لتمكين الحكومة المصرية من النهوض بأعباء

المشروع " المادة الثانية – فقرة ٣ " .

* كما نص الاتفاق علي أن الحكومة المصرية المدير العام لمنظمة اليونسكو بخطط الأعمال ومشروعات العقود والتكاليف والوثائق الخاصة بأعمال إنقاذ معابد فيله، حتي يمكنه تزويد الدول الأعضاء والأعضاء المشتركون في المنظمة وللجنة التنفيذية لحملة إنقاذ آثار النوبة بالمعلومات الوافية وبانتظام الأعمال التي تتم " المادة الثالثة " .
* وأخيراً نص الاتفاق علي تعهد المدير العام للمنظمة – بموجب هذا الاتفاق – بالاستمرار في توجيه نداءاته للدول والهيئات، لمساعدة الحكومة المصرية في تغطية أيه فروق بين مجموع المساهمات التي تم الحصول عليها والتكاليف المنتظرة لأعمال الإنقاذ .
* أما الملحق الخاص بوضع الخطة المالية كل ستة شهور، فقد اشتمل علي عدة نقاط من أهمها، تقديم حكومة الجمهورية العربية إلي منظمة اليونسكو خلال ستة أشهر من انتهاء كل من مراحل المشروع، تقريراً فنياً وأخر مالياً عن جميع الأعمال التي تم تنفيذها والمبالغ التي دفعت عن هذه المرحلة، علي أن يقوم المدير العام للمنظمة بعرض هذين التقريرين علي اللجنة التنفيذية وفقاً لما هو متبع بالنسبة للتقارير الخاصة بمدة الستة أشهر [٥٠] .

مرحلة التنفيذ الفعلي لإنقاذ معابد فيله :

في ٣ يونيو ١٩٧١م تم توقيع عقد أعمال الإنقاذ بين هيئة إنقاذ آثار النوبة من جانب والهيئة العامة للسد العالي والشركتان الإيطاليتان " كندوتي " و " داكوا – ماتزي " من جانب أخر، وقد كلفت الأولي – كما أشرنا سابقاً – ببناء السد المؤقت حول الآثار وبإعداد الموقع وتهيئته، أما الشركتان الايطاليتان فستتوليان أعمال فك الآثار ونقلها وإعادة بنائها [٥١] . وبهذا يكون المشروع قد دخل مرحلة التنفيذ الفعلي(*) مكملا آخر حلقة من حلقات إنقاذ آثار النوبة، **وكانت من أهم خطوات هذه المرحلة ما يلي :**

إقامة السد المؤقت :

بدأ العمل في إقامة السد المؤقت حول معابد فيله في بداية أغسطس ١٩٧٢م، واستغرق تنفيذه ما يقرب من عامين، حيث تم فيه تثبيت ٢٤٠٠ ستارة حديدية وزنها خمسة آلاف طن من صفين بارتفاع ١٧ مترا، يفصلها فراغ قدره اثنى عشر مترا يتم ملائها تدريجياً بحوالي ٦٦٠ ألف متر مكعب من رمال الشلال. والغرض من إقامة هذا السد هو خفض المياه حول المعابد حتى منسوب أرضيتها لتتم بسهوله عملية الفك والنقل، وتبلغ تكاليف إقامة السد المؤقت مليوني و٢٥٠ ألف جنيه مصري، منها سبعمائة ألف جنيه قيمة الستائر الحديدية، والتي تم تصنيعها في فرنسا، وبعد أن تنتهي عملية بناء السد تتبعها عملية نزح المياه من داخل السد، وهي مرحلة غاية في الدقة، وتستغرق هذه المرحلة ثلاثة أشهر أخرى[٥٢] .

إعداد جزيرة أجيليكا لاستقبال المعابد :

في الوقت الذي كانت تجري فيه أعمال

تسجيل معابد فيله تسجيلا أثريًا، كان يتم إعداد الموقع الجديد لاستقبال هذه المعابد فوق جزيرة " أجيليكا "، وكان المشروع المصري للإنقاذ الذي أقرته اللجنة الدولية في اليونسكو، يهدف إلي حماية تامة للمعابد خلال عملية الفك والنقل والتركيب، بالإضافة إلي المحافظة علي الشكل الجمالي المحيط بالمعابد، حيث ستغطي أرضية الجزيرة الجديدة بكميات من الطمي تكفي لزراعتها بالأشجار حتي يعود للجزيرة شكلها الأول قبل بناء الخزان، ومن أهم هذه الأشجار" القسطل والنخيل والدوم واللوتس" (٥٣) . كما أن اختيار المشروع المصري لجزيرة "أجيليكا" جاء بعد دراسة واقعية للجزر القائمة في المنطقة، وهي " بيجا، عواد، الهيسه، صليبة، أجيليكا "، وقد تبين من الدراسة أن جزيرة "أجيليكا" هي أقرب الجزر إلي فيله، وأصلبها صخوراً، وأن محاورها الطويلة موازية تماماً لفيله، بما يسمح بالمحافظة علي الاتجاهات الأصلية للمعابد في موقعها الحالي، بالإضافة إلي ارتفاعها عن جزيرة فيله، غير أن سطح الجزيرة الجرانيتي غير مستوي، ومن ثم لا بد من تسويته عن طريق التفجير، كما كان لابد من توسعة الجزيرة طولا وعرضا من ناحية الشمال والجنوب والشمال الشرقي على نفس الشكل الموجود بجزيرة فيله، وبعد أن تمت عملية التسوية حقنت أرضية الجزيرة بالإسمنت وتم تغطيتها بالمواد العازلة، ثم ألقيت بعد ذلك الأساسات الخرسانية التي ستقام عليها المعابد(٥٤).

عملية تسجيل المعابد :

خلال فترة إعداد الجزيرة لاستقبال المعابد وإنشاء السد المؤقت بجزيرة فيله، كانت تتم عملية التسجيل لكل قطعة من معابد فيله تسجيلا أثريًا بالصورة والرسم، حيث توضع كل قطعة حجر في المعابد علي " خريطة فك " بحيث يحمل كل حجر رقماً يربطه بالأحجار الواقعة حوله في كل اتجاه، بمعني أن يحمل الحجر رقماً وحرفاً أبجدياً وتحمل الأحجار المحيطة به نفس الحروف ورقاً مسلسلاً، وتعد خريطة الفك هذه هي المفتاح الوحيد لإعادة كل حجر إلي مكانه الأصلي عندما تبدأ عمليات التركيب، وتعد عملية التسجيل هذه، والتي تولاها الأثريون المصريون بمركز تسجيل الآثار من العمليات الشديدة التعقيد في مشروع الإنقاذ (٥٥) .

عملية فك ونقل المعابد :

بعد أن تنتهي عملية تسجيل المعابد تسجيلا أثريًا، تأتي مرحلة فك أحجار المعابد ونقلها إلى مناطق التخزين بالبر الشرقي للنيل في الجهة المقابلة لجزيرة فيله، والتي تقرر أن تستمر حوالي عامين، من عام ١٩٧٤ وحتي عام ١٩٧٦م، وكان آخر معبد تم فكه ونقله معبد" نكتا نبو "على الطرف الجنوبي لجزيرة فيله، وبهذا يكون قد تم فك ونقل جميع معابد وآثار الجزيرة وعددها سبعة عشر أثرًا ومعبدا تضم خمسة وأربعين ألف حجر حتى نهاية عام ١٩٧٦م (٥٦) . وقد استعانت اللجنة الدولية المشرفة على الآثار بالبحرية المصرية والبريطانية للغوص خارج جدار السد المؤقت

فعثرت على ٤٠٠ حجر كانت قد تداعت مع الزمن في قاع الجزيرة، وكذلك قامت مجموعة من الضفادع البشرية الإيطالية المتخصصة في أعمال إنقاذ الآثار تحت سطح الماء، بانتشال معبد " أوجستوس" أحد معابد الجزيرة والذي يقع بعيداً عن بقية المعابد، تساعدها في ذلك مجموعة من كاميرات المراقبة أثناء عملية فك الأحجار تحت الماء، وتتكلف عملية الغطس هذه حوالي مائة ألف جنيه (٥٧) .

مرحلة تركيب المعابد على جزيرة أجيليكا :

أما المرحلة النهائية للمشروع، وهي إعادة بناء المعابد فوق جزيره أجيليكا، والتي تعد أقل مراحل المشروع تعقيداً نظراً للخبرة الواسعة التي اكتسبت في عمليات الإنقاذ المماثلة في مواقع كثيرة ببلاد النوبة، وقد استمر العمل في هذه المرحلة حوالي ثلاث سنوات، من عام (١٩٧٦ – ١٩٧٩م)، وقد تقرر أن يتم تسليم المرحلة النهائية للمشروع في نهاية شهر يناير ١٩٨٠م، والتي بدأت أعماله في نهاية عام ١٩٧١م، أي أن أعمال الإنقاذ استغرقت حوالي تسع سنوات، بلغت تكاليفها حوالي ٢٨ مليون دولار، ساهمت فيه حوالي٢٣ دولة من دول العالم (٥٨) .

حفل افتتاح معبد فيله في مكانها الجديد :

تقرر إقامة حفل افتتاح معابد فيله في مكانها الجديد بجزيرة أجيليكا في ١٠ مارس ١٩٨٠م، وهو نفس اليوم الذي تم توجيه النداء العالمي من اليونسكو لإنقاذ آثار النوبة منذ عشرين عاماً (١٩٦٠ – ١٩٨٠م)، وقد شهد حفل الافتتاح السيدة/ جيهان السادات وبعض الشخصيات العالمية، والتي بلغ عددهم حوالي ٤٠٠ شخصية على رأسهم المدير العام لليونسكو " أحمد مختار أمبو"، ورئيس اللجنة التنفيذية لليونسكو المسيو " باولو كارنيرو"، وأعضاء المجلس التنفيذي لليونسكو، وممثل برنامج الغذاء العالمي، بالإضافة إلى وزراء الثقافة والتعليم في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا والنمسا وهولندا وسيرلانكا، وثلاثة وعشرون من سفراء الدول الذين شاركوا في إنقاذ معابد فيله، كما شهد حفل الافتتاح عدد من وزراء الثقافة المصريين السابقين (٥٩) . وقد ألقي كلمة السيد/ رئيس الجمهورية منصور حسن وزير الدولة لشئون الثقافة والإعلام بالنيابة عنه، كما ألقي المدير العام لمنظمة اليونسكو كلمته عن مهمة ودور اليونسكو في حفظ التراث العالمي، كما وزعت في الحفل بعض الميداليات التذكارية الذهبية منها والفضية وأوسمة الجمهورية علي بعض الشخصيات والمدعوين، منهم السيد/ أحمد مختار أمبو المدير العام لليونسكو، والمدير السابق لليونسكو السيد/ رينيه ماهو، والمسيو باولو كارنيرو رئيس اللجنة التنفيذية لإنقاذ آثار النوبة (٦٠) .

نتائج الدراسة :

– يعد إنقاذ معابد فيله ونقلها من مكانها القديم على جزيرة فيله إلى مكانها الجديد بجزيرة أجيليكا من أعظم الإنجازات التي تمت في مجال الآثار في العصر الحديث – بجانب إنقاذ معبدي أبي سمبل– ، اجتمعت فيه جهود العالم

كله بعيداً عن الأجواء السياسية في ذلك الوقت، كما تضافرت فيه جهود الهيئات والمؤسسات الدولية للإسهام في هذا المشروع فنيًا وعملياً وماليًا، وباكتمال نقل هذه المعابد انتهت أخر مرحلة من مراحل إنقاذ اثار النوبة والتي استمرت نحو عشرين عاما من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨٠م .

- شغلت مسألة إغراق معابد فيله " قصر أنس الوجود " بمياه خزان أسوان وتعلياته فيما بعد فكر القائمين على هذا المشروع، ووقفت هذه المسألة في كثير من الأحيان حائلاً دون الاستفادة التامة من المشروع في جميع مراحله، وقد ظهرت الاعتراضات الشديدة من علماء الآثار والعاديات في داخل وخارج مصر على بناء الخزان، ونظراً للضغوط التي تعرضت لها الحكومة المصرية فقد تم الاكتفاء ببناء الخزان إلى منسوب ١٠٦ أمتار.
- تجددت هذه المشكلة أيضاً عند تعلية الخزان للمرة الأولى والثانية، وقد حرمت تلك المسألة الحكومة من الاستفادة الكاملة ببناء خزان يفي بالغرض المطلوب وبأقل نفقات، لأن الخزان لو تم بناؤه على منسوب أعلى من ١٠٦ أمتار وتم نقل معابد فيله إلى مكان آخر لكان كفيلاً بتلبية المطالب المائية ، ولم تلجأ الحكومة إلى تعليته أكثر من مرة ، ووفر على البلاد مبالغ طائلة بسبب التعليات ، وأن نقل معبد فيله في ذلك الوقت لم يكن سيكلف أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ جنيه، وأن نقله بعد بناء السد العالي قد كلف الحكومة حوالي أكثر من ستة ملايين جنيه مصري، وطبيعي هناك فرق بين التكلفتين .

هوامش البحث

(*) "جزيرة فيله" ليس لها أي علاقة بالفيلة، وإنما هي تسمية فرعونية مشتقة من كلمة "بيلق"، ومعناها الركن أو النهاية، نهاية ما وصل إليه النيل في بدأ تفكير المصري القديم قبيل حضارته، وقد حور اليونانيون الغزاة هذه التسمية القديمة فكتبوا حرفها الأول – الباء – في لغتهم pif فنطقوها "فيلق"، وتسقط القاف مع الزمن المتتابع لتدخل اللغة القبطية ثم العربية "فيله". أما تسمية الجزيرة "بأنس الوجود"، فيرجع إلي الحكاية الشعبية التي تداولها العامة بينهم في العصر الإسلامي، والتي تحكي قصة عشق بين شاب مصري يدعي "أنس الوجود" وفتاة تدعي "زهرة الورد" ابنة الوزير آنذاك، وقد تم التفريق بينهما، ثم التقيا فوق تلك الجزيرة مرة أخري بعد رحلة بحث مضنية من الشاب، ومن لحظتها والكل يسمي هذه الجزيرة باسم العاشق "أنس الوجود". وفي مطلع القرن العشرين عرفت هذه الجزيرة باسم "لؤلؤة مصر القديمة" نظراً لوجود أشجار ونخيل حولها أعطتها جمالاً وبهاءً، ولوجود هيكل تراجان علي سطح هذه الجزيرة والمسمى "بلؤلؤة مصر" الأهرام: ١٩٦٨/٥/١٩م،صـ١٠؛ أخر ساعة : ١٩٨٠/٣/١٩م، عدد٢٣٦٩، صـ ٣٠.

(١) ولتر إمري : مصر وبلاد النوبة، ترجمة تحفة حندوسه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠م ، صـــ ١١٩.

(١) رسالة اليونسكو: ديسمبر ١٩٦١ م ،عدد١٢،صـــ ١٦.

(١) سمير أديب : موسوعة الحضارة المصرية القديمة، الطبعة الأولي ٢٠٠٠م ، صـــ٥٤.

(١) جيمس بيكي : الآثار المصرية في وادي النيل، ترجمة نور الدين الزراري، الجزء الخامس، القاهرة ١٩٩٤م، صـــ صـــ٢٦ – ٥٢؛ سمير أديب : موسوعة الحضارة، المرجع السابق .

(١) ويليم ويلكوكس : تقرير عن الخزانات في القطر المصري، ترجمة إبراهيم منصور، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٨٩١م، ص ٢٥

Sandes : The Royal Engineer in Egypt and the Sudan , London, 1937., p. 382.

(١) كولن سكوت منكريف : تقرير عن خزانات المياه في القطر المصري، المطبعة الأميرية، القـــاهرة ، ١٨٩١م، ص ٥ ؛ المؤيـــد، ١٨٩٢/٤/١٠، ص ٢ .

(١) **Sandes, Loc. cit.**

(١) دار الوثـائق القوميـة : مجلـس النظـار والوزراء، كود أرشيفي ٠٢٩٠٤٣ / ٠٠٧٥ "جلسات مجلس الوزراء، جلسـة ٣ يونيـه ١٨٩٤م".

W. willcocks, The Nile Reservoir Dam AtAswan and After, London, 1903 P. 7 .

(١) دار الوثائق القومية : مجلس النظار الوزراء ، المصـدر السـابق؛ **W. willcocks, Egyptian irrigation, Vol 2, Third Edition, London, 1913. P. 685.**

(١) **W. E., Garstin, Descriptive Note of Aswan Dam, P. 7.**

(*) قدرت تكاليف نقل معابد فيلـه فـي عـام ١٨٩٤م بحوالي٢٥٠.٠٠٠ جنيه، أمـا فـي عام ١٩٦٨م عندما بدأ تنفيذ أعمال نقل معابد فيلة إلي جزيرة أجيليكا **Agilka** ، فقد قدرت هذه التكاليف مبدئياً في حدود ستة ملايين من الجنيهات المصرية، ولو أنه أخذ وقت بنـاء خزان أسوان باقتراح نقل المعبد لأغني ذلك عن تكلفه تعلية الخزان مرتين ووفر علـي البلاد مبالغ طائلة. " حسن زكي: السد العالي وسياسة ضبط نهر النيل، المطابع الأميرية، القاهرة ، ١٩٧٦م، صـــ ٢٦".

(١) اللـــواء : ١٩٠٢/١٢/١٠ ، ص ٢ **W. willcockes, Egyptian irrigation, Loc. cit.**

(١) **Sandes, Loc. cit.**

(١) أحمد علي كمال : التعلية الأولـى لخـزان أسوان، مجلة المهندسـين، العـدد الثـامن والتاسع، أغسطس وسـبتمبر ١٩٤٥م، ص ٣٨ ؛ البصير: ١٩١٢/١٢/٢٤ ، ص ١.

(١) ويليم ويلكوكس : خزان أسـوان وبحيـرة موريس، ترجمة أحمد حافظ عوض، جريدة المؤيد، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٠٤م، ص ٢٨ ، ٢٩ .

(١) ويليم جارستن : الدليل في مـوارد أعـالي النيل، الهيئـة المصـرية العامـة للكتـاب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ؛ حسن زكي : خزان أسـوان، الخـزان الأصـلي

والتعليات التي أضيفت إليه، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٥٩م ، ص ٢٢ .

(١) Weeb, A. L , Loc. cit.

(١) البصير: ١٩١٢/١٢/٢٤م ، ص ١ ؛ المقتطف : فبراير ١٩١٣م، مجلد ٢/٤٢، ص ١٢٠ .

(١) دار الوثائق القومية : وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي ٠١٧٢٩٩ / ٠٠٧٥ ، ٠٣٥٨٣٥ / ٠٠٧٥ نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مذكرة اللجنة المالية إلى مجلس النظار في ٢ سبتمبر ١٩٠٧؛ مذكرة اللجنة المالية إلى مجلس النظار في ١١ أغسطس ١٩٠٩م .

(١) الأهرام :١٩٢٩/٤/١٠، ص ٥ .

(١) وزارة الثقافة والإرشاد القومي: مشروع إنقاذ آثار النوبة، الإدارة العامة للثقافة، القاهرة ١٩٦٠م، صـ صـ٥ -١٣ ؛ المجلة : اكتوبر ١٩٦١م، عدد٥٧، صـ ٦٤,٦٣ ؛ " معابد فيله والمشروعات المقدمة لحمايتها".

(١) وثائق وزارة الثقافة والإرشاد القومي: كود أرشيفي ٠٠٠٠٠٥ / ٤٠١٧ و ٠٠٠٢٦٥ / ٤٠١٧ " قرارات وزارية خاصة بوزارة الثقافة ١٩٥٩ - ١٩٦٠م ؛ المجلة : اكتوبر ١٩٦١م، عدد٥٧، صـ ٦٤." معابد فيله والمشروعات المقدمة لحمايتها".

(١) ميشيل كونيل لاكوست: كيف ننقذ فيلا، رسالة اليونسكو، ديسمبر ١٩٦١م، عدد١٢، صـ١٦

(١) وزارة الثقافة والإرشاد القومي: المصدر السابق، صـ ١٦ - ١٧؛ ميشيل كونيل لاكوست: المرجع السابق، صـ١٨.

(١) وزارة الثقافة والإرشاد القومي: المصدر السابق، صـ ١٦؛ معابد فيله والمشروعات المقدمة لحمايتها، صـ ٦٥.

(١) ميشيل كونيل لاكوست: المرجع السابق، صـ١٨.

(١) المرجع السابق صـ ١٩. "سبق فحص مشروعين من هذه المشروعات المقترحة عند بناء خزان أسوان في عام ١٩٠٢م، وهما رفع الآثار أو فكها وإعادة تركيبها في مكان أخر، ولكن القرار النهائي كان بترك الجزيرة كما هي رغم ما يتهددها من أخطار بعد التعلية الأولي والثانية، وقد نتج عن هذا القرار أن وضع "جاستون ماسبيرو" مدير مصلحة الآثار المصرية حينذاك في اعتباره تدبيرين حيويين، الأول: تسجيل كل الآثار والنقوش بالجزيرة تسجيلاً منظماً، والثاني: تقوية وتسليح الأساسات في كل المعابد، وإلي التدبير الثاني يرجع الفضل في بقاء معابد فيله بحالتها الراهنة.

(١) وزارة الثقافة والإرشاد القومي: المصدر السابق ، صـ٢٨,٢٥.

(١) معابد فيله والمشروعات المقدمة لحمايتها، صـ ٦٥؛ ميشيل كونيل لاكوست: المرجع السابق، صـ ١٨ - ١٩.

(١) معابد فيله والمشروعات المقدمة لحمايتها، صـ ٦٥؛ ميشيل كونيل لاكوست: المرجع

السابق، صـــ ٢٠ .

(١) لويس .أ. كرستوف: إنقاذ معابد فيله، رسالة اليونسكو ، يناير ١٩٦٩م، عدد٩١، صـــ ٥٣.

(١) ثروت عكاشه: لماذا ننقذ آثار النوبة، المجلة ، مايو ١٩٦٢م، عدد٦٤، صـــ ٧.

(١) الأهـــرام : ١٩٦٥/١٢/١م، صـــ٨ ؛ ١٩٦٦/١/٤م، صـــ٦.

(١) آخر ساعة : ١٩٦٨/١٠/٩م، عـــدد١٧٧٢، صـــ٣٦.

(١) الأهرام : ١٩٦٧/٣/٢٠م، صـــ٤؛ آخـــر ساعة : ١٩٦٨/١٠/٩م، عدد١٧٧٢، صـــ ٣٧,٣٦.

(*) كانت من ضمن العقبات التي ظهرت أمام مشروع السدود، أن المشروع يعتمد أساساً في تنفيذه علي وعد من الرئيس الأمريكـــي "جون كنيدي" بمساهمة قدرها أربعة ملايين دولار، وقد تبين من تصريح لرئيس اللجنـــة التنفيذية لإنقاذ آثار النوبة "باولو كارنيو"، أن الكونجرس الأمريكي رفض اعتماد المبلـــغ، نظراً لأن المشروع لن يتم قبل عام ١٩٦٧م.

(١) آخر ساعة : ١٩٦٨/١٠/٩م، عـــدد١٧٧٢، صـــ ٣٧ .

(١) ثروت عكاشة : مـــذكرات فـــي السياســـة والثقافة، المجلد الثاني، دار الشروق، صـــ ٥٨٠.

(١) ثروت عكاشة : المرجع السابق ؛ الأهرام : ١٩٦٨/٤/٣م، صـــ ٦ ؛ ١٩٦٨/٤/٢٧م، صـــ ٦

(١) ثروت عكاشة : المرجع السابق ؛ لويس .أ. كرستوف: المرجع السابق، صـــ ٥٥ ؛ أخر ساعة : ١٩٦٨/١٠/٩م، عدد١٧٧٢، صـــ ٣٧ .

(*) هذه التقديرات مبدئية لأن تكاليف الإنقـــاذ سوف ترتفع إلى ما يقرب مـــن ٢٨ مليـــون دولار عند افتتاح المشـــروع فـــي مـــارس ١٩٨٠م.

(١) رسالة اليونسكو : يناير ١٩٦٩م، عـــدد٩١، صـــ ٤٦ " نداء السيد رينيه مـــاهو المـــدير العام لليونسكو لإنقاذ معابد فيله في ٦ نوفمبر ١٩٦٨م" ؛ آخـــر ســـاعة : ١٩٦٨/١٠/٩م، عـــدد١٧٧٢، صـــ ٣٧ ؛ الأهـــرام : ١٩٦٨/٤/٣م، صـــ ٦ .

(١) الأهـــرام : ١٩٦٨/٤/٢٧م، صـــ ٤؛ ١٩٦٩/٨/١١م، صـــ ١.

(١) ثروت عكاشة : المرجـــع الســـابق، صـــ ٥٨١؛ الأهرام : ١٩٦٩/١١/٦م، صـــ ١.

(١) لويس .أ. كرستوف: المرجع السابق، صـــ ٥٥ ؛ ثروت عكاشة : المرجـــع الســـابق، صـــ ٥٨١

(١) ثروت عكاشة : المرجـــع الســـابق، صـــ ٥٨١.

(١) لويس .أ. كرستوف: المرجع السابق، صـــ صـــ ٥٥,٥٤ ؛ ثروت عكاشة : المرجـــع السابق، صـــ ٥٨١.

(*) هذه الدول هي(ألمانيا الاتحادية، النمســـا، بلجيكا، قبرص، اسبانيا، فرنسا، غانا، الهند، ايطاليا، اليابان، الكويت، لبنـــان، باكســـتان،

هولاندا، المملكة المتحدة، السودان، سويسرا، يوغسلافيا) .

(*) هذه الدول التسع هى(قبرص، واسبانيا، وفرنسا، والهند، وايطاليا، ولبنان، وهولندا، والسودان، والمملكة المتحدة) .

(١) وقائع اليونسكو : العدد الثاني من المجلد السابع عشر، فبراير ١٩٧١م،صـ ٣٠؛ ثروت عكاشة : المرجع السابق، صـ ٥٨٢؛ الأهرام : ١٩٧٠/١٢/٢٠م، صـ ٥.

(*) هذه المعونة عبارة عن مواد غذائية من قمح وجبن ولبن مجفف وزيت وشاي وزبد لأهالي وعمال النوبة

(١) وقائع اليونسكو : المرجع السابق ؛ ثروت عكاشة : المرجع السابق، صـ ٥٨٢.

(١) الاهرام : ١٩٧٣/٢/٩م، صـ١ ؛ ١٩٧٤/٤/١٨م، صـ٤ ؛ ١٩٧٥/٣/١م، صـ٢ .

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة العدل ، النشرة التشريعية ، العدد الثالث ، مارس ١٩٧١م ؛ الجمهورية العربية المتحدة ، الجريدة الرسمية ، مارس ١٩٧١م

(١) مجلس الأمة، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد الثاني، المجلد الثاني، ملحق الجلسة ٢٢، بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٧١م، صـ صـ ١٤٦٢,١٤٦٣.

(١) مجلس الأمة ، المصدر السابق، صـ صـ ١٤٦٤ – ١٤٦٦.

(١) وقائع اليونسكو : العدد العاشر من المجلد السابع عشر، اكتوبر ١٩٧١م، صـ ٣٤.

(*) في ٢٠ فبراير ١٩٧٣م أصدر الدكتور / محمد عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام بالاتفاق مع منظمة اليونسكو قراراً بتشكيل لجنة من الخبراء الدوليين لمشروع إنقاذ معابد فيله برئاسة المهندس" إبراهيم نجيب " عضو الأمانة العامة للجنة المركزية، أمين الخدمات، وأربعة أعضاء من السويد وانجلترا وفرنسا وألمانيا الاتحادية، وتكون مهمة اللجنة متابعة سير الأعمال في مشروع الإنقاذ، وإصدار توصياتها وإعداد تقارير متابعة لتقديمها إلي منظمة اليونسكو. الأخبار: ١٩٧٣/٢/٢١م ،صـ ٤ "

(١) الأهرام : ١٩٧٤/٣/١٥م ، صـ ١٢ ؛ ١٩٧٤/٤/٢٦م ، صـ ٣ .

(١) المصدر السابق : ١٩٧٢/٥/٣١م ، صـ ٣ ؛ ١/٩/ ١٩٧٢م ،صـ ١٢.

(١) المصدر نفسه : ١٩٧٢/٥/٣١م ، صـ ٣ ؛ ١/٩/ ١٩٧٢م ،صـ ١٢.

(١) المصدر نفسه : ١٩٧٢/٥/٣١م ، صـ ٣ ؛ ١/٩/ ١٩٧٢م ،صـ ١٢.

(١) المصدر نفسه : ١٩٧٦/١٢/٥م ، صـ ١٢.

(١) المصدر نفسه : ١٩٧٩/٧/٢٨م ، صـ ١ .

(١) المصدر نفسه : ١٩٧٩/٧/٢٨م ، صـ ١ ؛ ١٩٧٩/٨/١٤م ، صـ ٨

(١) المصدر نفسه: ١٩٨٠/٣/١٠م ، صـ ٦ .

(١) الجمهورية : ١٩٨٠/٣/١١م ، صـ ٦ ؛ الأخبار : ١٩٨٠/٣/١١م ، صـ ٦ .

مصادر البحث

أولاً : الوثائق غير المنشورة

ـــــــ دار الوثائق القومية :

١ – وثائق وزارة الثقافة والإرشاد القومي :

– كود أرشيفي ٠٠٠٠٠٥ / ٤٠١٧ " قرارات وزارية خاصة بوزارة الثقافة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠م " .

– كود أرشيفي ٠٠٠٢٦٥ / ٤٠١٧ " قرارات وزارية خاصة بوزارة الثقافة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠م " .

٢ – وثائق مجلس النظار والوزراء :

– كود أرشيفي ٠١٧٢٩٩ / ٠٠٧٥ " نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مذكرة اللجنة المالية الي مجلس النظار بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٠٩م "

– كود أرشيفي ٠٣٥٥٤٠ / ٠٠٧٥ " نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مذكرة اللجنة المالية بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٠٩م"

– كود أرشيفي ٠٣٥٨٣٥ / ٠٠٧٥ " نظارة الأشغال، مصلحة الآثار، مذكرة اللجنة المالية بتاريخ ٢ يونيو ١٩٠٧م "

– كود أرشيفي ٠٢٩٠٤٣ / ٠٠٧٥ "جلسات مجلس الوزراء، جلسة ٣ يونيه ١٨٩٤م".

ثانياً : الوثائق المنشورة :

١ – مجلس الأمة، الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد الثالث، المجلد الثاني، أبريل ١٩٧١م.

٢ – الجمهورية العربية المتحدة، وزارة العدل، النشرة التشريعية، العدد الثالث، مارس ١٩٧١م .

٣ – الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، مارس ١٩٧١م .

ثالثاً : التقارير والمقالات والبحوث العلمية :

١ – ثروت عكاشة: لماذا ننقذ آثار النوبة، المجلة، مايو ١٩٦٢م، عدد ٦٤ .

٢ – أحمد علي كمال: التعلية الأولى لخزان أسوان، مجلة المهندسين، العدد الثامن والتاسع، أغسطس وسبتمبر ١٩٤٥م.

٣ – الجمهورية العربية المتحدة : مشروع إنقاذ آثار النوبة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة، القاهرة ١٩٦٠م.

٤ – كولن سكوت منكريف: تقرير عن خزانات المياه في القطر المصري ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٨٩١م.

٥ – معابد فيله والمشروعات المقدمة لحمايته، المجلة ، اكتوبر ١٩٦١م، عدد ٥٧.

٦ – ميشيل كونيل لاكوست: كيف ننقذ فيلا. رسالة اليونسكو، ديسمبر ١٩٦١م، عدد١٢.

٧ – لويس .أ. كرستوف: إنقاذ معابد فيله، رسالة اليونسكو، يناير ١٩٦٩م، عدد٩١.

٨ – ويليم ويلكوكس : تقرير عن الخزانات في القطر المصري، ترجمة إبراهيم منصور

، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٨٩١م.

..... خزان أسوان وبحيرة موريس، ترجمة أحمد حافظ عوض، جريدة المؤيد، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٠٤م.

٩ – وقائع اليونسكو : العدد الثاني من المجلد السابع عشر، فبراير ١٩٧١م .

١٠ – وقائع اليونسكو : العدد العشر من المجلد السابع عشر، اكتوبر ١٩٧١م .

رابعاً : المراجع العربية والمعربة :

١ – ثروت عكاشة : مذكراتي في السياسة والثقافة، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة.

٢ – جيمس بيكى : الآثار المصرية في وادي النيل، الجزء الخامس " من فيله إلى الخرطوم " ، ترجمة / نور الدين الزراري ، ١٩٩٤م .

٣ – حسن زكي : خزان أسوان، الخزان الأصلي والتعليات التي أضيفت إليه، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٥٩م.

..... السد العالي وسياسة ضبط نهر النيل ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٦م.

٤ – سمير أديب : موسوعة الحضارة المصرية القديمة، الطبعة الأولي، ٢٠٠٠م.

٥ – وولتر إمرى : مصر وبلاد النوبة ، ترجمة / تحفة حندوسه ، الهيئة المصرية للتأليف والنشر ، ١٩٧٠م .

٦ – ويليم جارستن : الدليل في موارد أعالي النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥م.

خامساً : المصادر والمراجع الأجنبية :

Garstin, W. E. : Descriptive Note Of Aswan Dam, Cairo, 1902.

Sandes : The Royal Engineer in Egypt and the Sudan , London, 1937

Weeb, A. L : Descriptive Note Of Heightening Aswan Dam 1912, Cairo, 1913.

Willcocks, W : Egyption Irrigation, Vol 2, Third Edition, London, 1913.

.....: The Nile Reservoir Dam At Aswan and After, London, 1903 .

سادساً : الدوريات :

الأهرام :١٩٢٩، (١٩٦٥ –١٩٨٠م)

الأخبار : ١٩٨٠م .

أخر ساعه : ١٩٦٨م ، ١٩٨٠م .

البصير : ١٩١٢م .

الجمهورية : ١٩٨٠م .

اللواء : ١٩٠١م .

المقتطف : ١٩١٣م